مجلة وعي للعلوم الإنسانية
Waai Journal for Hummanities
ISSN: 3104-9125
E-ISSN:3104-9117

مجلة وعي للعلوم الإنسانية

العدد الثالث/ ٢٠٢٦م، الصفحة: ٦٤٠-٦٦٩

عقد من المواجهة: قراءة تقويمية لفاعلية الاستراتيجيات الأمنية في مكافحة الإتجار بالمخدرات في العراق (2015– 2025)

A Decade of Confrontation: An Evaluative Reading of the Effectiveness of Security Strategies in Combating Drug Trafficking in Iraq (2015–2025)

د. هناء عبد الحميد إبراهيم عبد الحميد

Dr. Hanaa Abdul Hameed Ibrahim Abdul Hameed

الجامعة التقنية الوسطى

hanaa_abdulhameed@mtu.edu.iq

الكلمات المفتاحية

مكافحة المخدرات، المؤثرات العقلية، الردع الجنائي، الاستراتيجيات الأمنية، الجريمة المنظمة العابرة للحدود .

الملخص

تتناول هذه الدراسة قراءة تقويمية معمقة لفاعلية الاستراتيجيات الأمنية العراقية في مواجهة ظاهرة الإتجار بالمخدرات خلال العقد الممتد من (2015) إلى (2025)، وتنطلق المشكلة من رصد تحول دراماتيكي في مورفولوجيا الجريمة المنظمة، حيث انتقل العراق من وضعية دولة الممر إلى بيئة الاستهلاك الاستراتيجي، مما فرض تحديات بنيوية على عقيدة المواجهة الأمنية، وتهدف الدراسة إلى قياس مدى ملاءمة الأدوات القانونية (قانون رقم 50 لسنة 2017) والآليات الميدانية للتحولات التقنية والجغرافية التي طرأت على الظاهرة، واعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي مع

توظيف "المقاربة السوسيولوجية–الأمنية" لتفكيك جذور الظاهرة (الأنومي والوصم الاجتماعي).

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها: وجود فجوة بين الردع الزجري التقليدي وبين السيولة الجرمية" المستحدثة التي تعتمد التشفير الرقمي والتهريب الذكي، فضلاً عن قصور في تفعيل الجوانب التأهيلية (المصحات القسرية)، وتوصي الدراسة بضرورة التحول نحو استراتيجية الأمن البنائي الشامل التي تزاوج بين الاستباق التقني السيبراني وبين التحصين المجتمعي، مع ضرورة إجراء تعديلات تشريعية تضمن تفكيك الهياكل المالية للمنظمات الدولية العابرة للحدود.

KEY WORD

Drug Control, Psychotropic Substances, Criminal Deterrence, Security Strategies, Transnational Organized Crime.

Abstract

This study provides an in–depth evaluative analysis of the effectiveness of Iraqi security strategies in combating drug trafficking during the decade (2015–2025). The research problem focuses on the dramatic shift in organized crime morphology, as Iraq transitioned from a "transit country" to a "strategic consumption environment," posing structural challenges to the security confrontation doctrine. The study aims to measure the adequacy of legal tools (Law No. 50 of 2017) and field mechanisms in addressing the technical and geographical transformations of the phenomenon. The researcher employed a descriptive–analytical approach, utilizing a "sociological–security perspective" to deconstruct the roots of the phenomenon (Anomie and

Social Stigmatization).

The study concluded that there is a gap between "traditional punitive deterrence" and modern "criminal fluidity" that relies on digital encryption and smart smuggling (Drones), alongside a deficiency in activating rehabilitative aspects (Compulsory Sanatoriums). The study recommends transitioning towards a "Comprehensive Structural Security" strategy that merges cyber-proactive measures with social fortification, emphasizing the need for legislative amendments to dismantle the financial structures of transnational organized crime organizations.

المقدمة:

شهدت الدولة العراقية خلال العقد الممتد من (2015) إلى (2025) تحولات دراماتيكية في عقيدتها الأمنية؛ فبعد انشغالٍ وجودي بمكافحة الإرهاب العابر للحدود، برز تحدٍّ بنيوي لا يقل خطورة، تمثّل في طفرة الجريمة المنظمة وتحديداً الإتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية، إن هذا العقد لم يكن مجرد فترة زمنية عابرة، بل كان مخاضاً أمنياً انتقل فيه العراق قسراً من تصنيف دولة الممر (Transit State) التي تُستغل جغرافيتها لتصدير السموم إلى منطقة الاستهلاك (Consumption Environment) التي تؤثر سلبًا في البنية الاجتماعية والاقتصادية، وصولاً إلى ظهور مؤشرات خطيرة عن دول التصنيع المحدود في سنوات العقد الأخيرة.

إن قراءة فاعلية الاستراتيجيات الأمنية في هذا المضمار تستوجب الغوص في جدلية (الأداة والهدف)؛ فبينما طورت شبكات الإتجار أساليبها اللوجستية والسيبرانية والمالية، كانت المؤسسة الأمنية العراقية تسابق الزمن لتحديث ترسانتها القانونية والعملياتية، ومن هنا تأتي هذه الدراسة كقراءة تقويمية فاحصة تبحث في مدى نجاعة (الاستجابة الأمنية) مقابل (التغول الجرمي)، إذ لم يعد التحدي مقتصرًا على ضبط شحنة هنا أو اعتقال مروج هناك، بل باتت المعركة تتمحور حول تقويض سلاسل التوريد وتفكيك المنظومات المالية التي تغذي هذه التجارة .

في ظل هذا المشهد المعقد، يحاول البحث استنطاق الأرقام والإحصائيات الجنائية للعقد الماضي، ليس بوصفها بيانات صماء، بل كقرائن دالة على (منحنيات الصعود والهبوط) في الأداء الأمني، وإننا بصدد تشريح استراتيجية وطنية واجهت تعقيدات الحدود الهشة، وتداخلات الفساد الإداري، والتحولات التكنولوجية المتسارعة، وصولاً إلى عام 2025 الذي يمثل لحظة الحقيقة في تقييم قدرة الدولة على فرض سيادتها الصحية والأمنية وحماية ثروتها البشرية من الضياع في دهاليز الإدمان والإتجار.

أولاً: مشكلة البحث: تتبلور إشكالية البحث في رصد وتحليل تلك الفجوة الاستراتيجية العميقة التي نشأت بين تصاعد وتيرة العمليات الأمنية وتحديث المنظومة القانونية والمؤسساتية في العراق وبين واقع التغول الجرمي لشبكات الإتجار بالمخدرات خلال العقد الممتد من (2015) إلى (2025)، إذ يواجه صانع القرار الأمني معضلة حقيقية تتمثل في المفارقة الإحصائية؛ إذْ إن الزيادة المطردة في أعداد الموقوفين وكميات الضبطيات المعلنة لم تؤدِّ بالضرورة إلى انكماش الظاهرة أو تقويض فاعليتها، بل رافقها على نحوٍ متناقض اتساع في القاعدة

الديموغرافية للاستهلاك وانخفاض في القيمة السوقية للمواد المخدرة، مما يؤشر على وجود سيولة جرمية عالية وقدرة فائقة لدى المهربين على التكيف مع الإجراءات الأمنية المتخذة.

وتتجسد حدة هذه المشكلة في عجز المقاربات الأمنية التقليدية عن مواكبة التحولات النوعية في أساليب التهريب التي باتت توظف التكنولوجيا الرقمية والطائرات المسيرة والاتصالات المشفرة لتجاوز التحصينات الحدودية، مما جعل الجهد الأمني في كثير من الأحيان يتخذ صفة رد الفعل اللاحق للحدث وليس الفعل الاستباقي المانع له، كما يبرز تداخل الفساد الإداري مع نفوذ عصابات الجريمة المنظمة كعائق بنيوي يجهض فاعلية الاستراتيجيات الوطنية، ويحرف مسار الملاحقات الأمنية لتستهدف صغار المروجين والمتعاطين، في حين تظل الرؤوس الممولة وشبكات الإمداد الكبرى (الحيتان) بمنأى عن الردع الاستراتيجي الشامل، الأمر الذي يضع مصداقية وفاعلية العقد الماضي من المواجهة على محك التقييم والمراجعة العلمية الرصينة.

وعليه تتضح مشكلة البحث من خلال الإجابة على التساؤل الرئيس **إلى أي مدى نجحت الاستراتيجيات الأمنية العراقية في التحول من دور المستجيب للأزمات إلى دور المقوّض الاستباقي لسلاسل توريد المخدرات، وما هي العوامل البنيوية والتقنية التي حالت دون تحقيق الردع الاستراتيجي الشامل خلال عقد من المواجهة؟** وتفرع منه التساؤلات الآتية:

١. كيف وظفت شبكات الإتجار بالمخدرات التقنيات الحديثة (الدرونز، التشفير الرقمي) لتجاوز التحصينات الأمنية الحدودية، وكيف كانت استجابة الأجهزة الأمنية لهذا التحدي ؟

٢. ما هي القيمة المضافة لفك الارتباط التنظيمي لمديرية مكافحة المخدرات وجعلها مرتبطة بقرار أمني مركزي، وهل انعكس ذلك على جودة الجهد الاستخباري الميداني ؟

٣. كيف أثرت التوازنات الأمنية على الحدود (الشرقية والغربية) في تحديد مسارات "الكريستال" و"الكبتاغون"، وهل كانت التفاهمات الإقليمية بمستوى حجم التهديد ؟

٤. لماذا لا يزال المتاجرون الكبار (الحيتان) بعيدين عن قبضة العدالة في أغلب الأحيان، بينما تتركز الإحصائيات الكبرى على صغار المروجين والمتعاطين ؟

ثانيًا: أهمية البحث: تستمد هذه الدراسة قيمتها العلمية والعملية من كونها تأتي في لحظة تاريخية فارقة يواجه فيها الأمن القومي العراقي تحولاً جوهرياً في خارطة التهديدات، حيث لم تعد المخدرات مجرد ظاهرة جرمية عابرة بل استحالت إلى أداة لتقويض بنية الدولة والمجتمع، وتتجلى الأهمية العلمية في ندرة الدراسات الأكاديمية التقويمية التي تغطي عقداً كاملاً (2025 2015-) بأسلوب استشرافي، مما يجعل هذا البحث مرجعاً نظرياً وتحليلياً يسهم في إثراء المكتبة الأمنية والجنائية ببيانات ومفاهيم حديثة .

أما على الصعيد العملي والتطبيقي، فإن أهمية البحث تكمن في تقديم قراءة نقدية لفاعلية المؤسسات الأمنية المستحدثة والتشريعات القانونية القائمة، مما يوفر لصانع القرار الأمني والسياسي في العراق قاعدة بيانات تحليلية تساعد في تشخيص الثغرات العملياتية وتطوير استراتيجيات المواجهة الاستباقية، وإن الربط بين التطور التكنولوجي لشبكات الإتجار وبين آليات الاستجابة الأمنية يمنح هذه الدراسة بعداً واقعياً يسهم في رفع كفاءة الأجهزة الاستخباراتية والميدانية، ويضع حلولاً عملية لتعزيز الرقابة الحدودية وحماية الثروة البشرية من الاستنزاف الممنهج الذي تمارسه مافيات الجريمة المنظمة عابرة الحدود.

ثالثاً: أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. تشخيص مسارات تطور ظاهرة الإتجار بالمخدرات في العراق وتصنيف مراحلها الزمنية (2015–2025) وفقاً لمتغيرات البيئة الأمنية والسياسية.

٢. قياس مدى نجاح الاستراتيجيات الأمنية المطبقة في تحقيق الردع الاستراتيجي وتقويض سلاسل التوريد والتمويل الخاصة بالشبكات الدولية.

٣. تحديد المعوقات البنيوية والتقنية والفساد الإداري التي حالت دون الوصول إلى حسم أمني شامل ضد رؤوس الإتجار الكبرى (الحيتان).

٤. تقييم تجربة المديرية العامة لشؤون المخدرات ومدى قدرتها على خلق تنسيق استخباري فعال يتجاوز عقبات البيروقراطية التقليدية.

٥. وضع رؤية علمية وتوصيات إجرائية لتعزيز المنظومة الأمنية والتقنية بما يتلاءم مع التحديات السيبرانية والتحولات الجرمية المتوقعة بعد عام 2025.

رابعًا: منهجية البحث: اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، كونه المنهج الأكثر ملاءمة لتفكيك ظاهرة معقدة مثل الإتجار بالمخدرات وتقييم فاعلية الاستراتيجيات الأمنية خلال عقد من الزمن (2015– 2025)، ولم يكتفِ البحث بالوصف السطحي للظاهرة، بل عمد إلى تحليل المضمون الإحصائي والبيانات الرسمية الصادرة عن وزارة الداخلية العراقية والمنظمات الدولية المعنية، وذلك لاستنباط مؤشرات الكفاءة والقصور في الأداء الأمني، كما تم توظيف المنهج المقارن لرصد التحولات النوعية في طرق التهريب والضبط بين مرحلة ما قبل عام 2020 وما بعدها، وصولاً إلى استشراف مستقبلي يعتمد على تقاطع البيانات الميدانية مع

التحديات التقنية الحديثة، مما يمنح الدراسة بعداً نقدياً يتجاوز السرد الجنائي التقليدي نحو التحليل الاستراتيجي الشامل.

وتُصنَّف هذا الدراسة ضمن الدراسات النظرية (الوصفية التحليلية) التي تركز على التحليل العلمي للنصوص والأطر المفاهيمية، بما ينسجم مع أهداف البحث وطبيعته .

خامساً: التحديد المفاهيمي: يعد تحديد المفاهيم والاصطلاحات العلمية الخطوة الجوهرية الأولى في بناء الرصانة الأكاديمية لأي دراسة تقويمية، إذ يمثل المفهوم الأداة المعرفية التي تسمح للباحثة بتفكيك الظاهرة وتحليل أبعادها بعيداً عن الخلط الدلالي، وفي سياق دراسة فاعلية الاستراتيجيات الأمنية لمكافحة المخدرات في العراق (2015– 2025)، تكتسب المفاهيم أهمية استثنائية نظراً للتحولات الجيمورفولوجية والقانونية التي طرأت على طبيعة الجريمة في هذا العقد؛ حيث انتقل الاصطلاح من وصف حالات فردية إلى ظاهرة جرمية منظمة عابرة للحدود.

١. مفهوم الاستراتيجية الأمنية (Security Strategy):

هي "مجموعة المبادئ والخطط والوسائل التي تُصاغ لمواجهة التهديدات الحالية والمستقبلية، مع الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق الأمن الاستراتيجي"[١]، **وإجرائياً** هي "الجهد المؤسساتي العراقي المخطط لتقويض شبكات الإتجار عبر ثنائية المنع الميداني والردع القانوني .

(١) يحيى الشعيبي، التخطيط الأمني: الأسس والتطبيقات، دار النهضة، القاهرة، مصر، ٢٠١٨، ص ٤٥ .

٢. مفهوم الإتجار بالمخدرات (Drug Trafficking):

هو "مشروع إجرامي منظم يشمل سلسلة عمليات تبدأ من الإنتاج أو التصنيع وتمر بالنقل والتخزين وتنتهي بالتوزيع، بهدف تحقيق أرباح طائلة بعيداً عن الرقابة" [١]، ويتميز في العقد (2015– 2025) بكونه جريمة عابرة للحدود (Transnational Crime) .

٣. مفهوم الفاعلية التقويمية (Evaluative Effectiveness):

"القدرة على إحداث الأثر المطلوب في البيئة المستهدفة قياساً بالأهداف الموضوعة سلفاً[٢]"، وفي بحثنا، تُقاس الفاعلية بمدى نجاح الاستراتيجية في خفض معاملات العرض وتفكيك البنية التحتية للمهربين.

سادساً: التوليفة السوسيولوجية المفسرة لظاهرة الإتجار بالمخدرات والمواجهة الأمنية:

تتبنى هذه الدراسة رؤية سوسيولوجية مركبة تفسر فاعلية الاستراتيجيات الأمنية ليس كأدوات قمعية فحسب بل كاستجابة لخلل في النسق الاجتماعي، وتعتمد هذه التوليفة على تزاوج ثلاث نظريات سوسيولوجية كبرى:

١. نظرية الأنومي أو التفكك القيمي (Anomie Theory): يعد (إميل دوركايم) ومطورها (روبرت ميرتون) الرواد في تفسير الانحراف نتيجة اختلال المعايير، وترى هذه النظرية أن الجريمة تظهر عندما يعجز البناء الاجتماعي عن توفير الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف (كالنجاح المادي) .

---

(١) محمد شلال حبيب، الإجرام المنظم، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ٢٠١٥، ص ١١٢ .

(٢) فريد مهيوب، تقييم الأداء في المؤسسات الأمنية، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، لبنان، ٢٠٢٠، ص ٨٩ .

ويتحدد الإسقاط السوسيولوجي على البحث: خلال العقد (2015– 2025)، عانى المجتمع العراقي من أنومي ناتجة عن الحروب والبطالة، وشبكات الإتجار استغلت هذا التفكك القيمي لجذب الشباب كأدوات مروجين، لذا فإن فاعلية الاستراتيجية الأمنية في القراءة التقويمية لا تُقاس فقط بالاعتقالات، بل بمدى قدرتها على إعادة "الضبط الاجتماعي" في بيئة تعاني من ضغوط اقتصادية حادة [١] .

٢. **نظرية الوصم الاجتماعي (Labeling Theory)**: يرى (هوارد بيكر) أن الانحراف ليس صفة جوهرية في الفعل، بل هو نتيجة لتطبيق القواعد والعقوبات من قبل الآخرين.

ويتحدد الإسقاط السوسيولوجي على البحث بمواجهة الاستراتيجية الأمنية العراقية تحدياً في كيفية التعامل مع "المتعاطي هل هو مجرم أم ضحية؟" التوليفة هنا ترى أن فاعلية قانون 2017 تكمن في محاولة رفع الوصم عن المتعاطي وتحويله للمصحات، بينما يتم تغليظ الوصم والعقوبة على المتاجر، والقراءة التقويمية تبحث في مدى نجاح الأمن في التمييز السوسيولوجي بين الفئتين لمنع إعادة إنتاج الإجرام داخل السجون[٢] .

٣. **نظرية الضبط الاجتماعي (Social Control Theory)**: يذهب (ترافيس هيرشي) إلى أن التساؤل الصحيح ليس "**لماذا يرتكب الناس الجرائم؟**" بل "لماذا يلتزم أغلب الناس بالقانون؟"، والجواب يكمن في قوة الروابط الاجتماعية (الارتباط، الالتزام، الاعتقاد).

---

(١) روبرت ميرتون، البناء الاجتماعي والأنومي، ترجمة : محمد الجوهري، دار المعارف، القاهرة، مصر، ٢٠١٢، ص ١٨٨ .

(٢) هوارد بيكر، الخوارج: دراسات في سوسيولوجيا الانحراف، دار الساقي، بيروت، لبنان، ٢٠١٩، ص ٩٤ .

ويتحدد الإسقاط السوسيولوجي على البحث بفاعلية الاستراتيجية الأمنية (2020-2025) تعززت عندما أدركت المؤسسة الأمنية أن الردع الخارجي (الشرطة) لا يكفي، بل يجب تعزيز الردع الداخلي عبر حملات التوعية المجتمعية والشراكة مع الأسرة والمؤسسة الدينية، والفاعلية هنا هي فاعلية وقائية تهدف لتقوية الروابط التي تحول دون سقوط الأفراد في فخ الإتجار[١] .

تخلص الدراسة إلى أن عقد المواجهة في العراق كشف عن ضرورة الانتقال من الأمن الصلب (القائم على الملاحقة المادية) إلى الأمن المجتمعي (القائم على فهم جذور الانحراف)، فالفاعلية الأمنية الحقيقية في منظور هذه التوليفة هي التي تنجح في "تفكيك الجاذبية الاجتماعية" للمخدرات، من خلال ضرب البنية الاقتصادية للمتاجرين (قوى الضغط) وحماية الفئات الهشة (قوى الاستهلاك)، وإنها مواجهة بين نسق الدولة المنضبط والنسق الجرمي الفوضوي .

المبحث الأول

ديناميكية ظاهرة الإتجار بالمواد المخدرة في البيئة العراقية (2015- 2025)

"إن الجريمة المنظمة في عصرنا الحالي لم تعد كياناً ثابتاً، بل هي (سائلة) تتسرب عبر شقوق الحدود الرخوة وتتكيف مع كل حاجز أمني يوضع في طريقها"

[زيجمونت باومان، 2000]

ينطلق تقويم فاعلية الاستجابة الأمنية في الدولة العراقية من فرضية مفادها أن المواجهة الإجرائية لظاهرة المخدرات قد مرت بمنعطف استراتيجي مفصلي بصدور قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (50) لسنة 2017، والذي مثل إيذاناً ببدء مرحلة جديدة من المواجهة التخصصية، وتأسيساً على ذلك تسعى الباحثة في هذا المبحث إلى قياس مؤشرات الأداء المؤسساتي

---

(١) ترافيس هيرشي، أسباب الجنوح، ترجمة : عبد الله الحكيم، دار الكتاب الجامعي، الرياض، السعودية، ٢٠٢١، ص ١٢٠.

للمديرية العامة لشؤون المخدرات، ومدى نجاح الآليات القانونية والتقنية في تحقيق الردع العام والخاص، بعيداً عن الرؤى التقليدية التي لم تعد تتماشى مع سيولة الجريمة المنظمة.

تذهب الباحثة في تشريحها لواقع المواجهة إلى أن الفاعلية الأمنية لا تُقاس فقط بزيادة عدد الضبطيات الكمية، بل بمدى القدرة على تفكيك البنية الهيكلية للمنظمات الإجرامية؛ حيث رصد عقد المواجهة الأخير تطوراً ملحوظاً في عقيدة العمل الاستخباري لدى المديرية العامة لمكافحة المخدرات، من خلال التحول نحو العمليات النوعية العابرة للحدود، وتكثيف التعاون الإقليمي لتجفيف منابع التمويل، وتأكيداً لهذا التطور، ترى الباحثة أن الإحصائيات الأمنية الأخيرة لعام 2024، والتي تشير إلى القاء القبض على آلاف المتهمين وتفكيك شبكات دولية كبرى، هي ثمرة لتبني استراتيجية المطاردة في العمق الجرمي بدلاً من الاكتفاء بالتدابير الزجرية السطحية [١] .

وتكشف القراءة الإحصائية لهذا العقد عن تحول دراماتيكي في (مورفولوجيا الجريمة)؛ فبينما كان عدد المتهمين بقضايا المخدرات في عام 2015 لا يتجاوز (787) متهماً، قفز هذا الرقم بنسبة تجاوزت 1500% ليصل إلى (12822) متهماً في عام 2021، واستمر هذا التصاعد العملياتي ليسجل في عام 2024 أرقاماً قياسية تقترب من عتبة (19000) موقوف، وإن هذا الانفجار الرقمي يثبت بالدليل القطعي أن العراق انتقل من وضعية (دولة الممر) إلى (بيئة الاستهلاك الاستراتيجي)، مما جعل من مراكز الثقل السكاني مثل بغداد والبصرة وميسان بؤراً ساخنة للسيولة الجرمية [٢] .

ويكشف هذا التنامي المطرد في المؤشرات الرقمية عن حقيقة تجاوزت منطق (الزيادة الطبيعية) في الجريمة، لتؤشر دخول العراق مرحلة (السيولة الجرمية)؛ حيث لم تعد شبكات الإتجار تتعامل مع

---

(١) وزارة الداخلية العراقية، التقرير السنوي للمديرية العامة لشؤون المخدرات (مؤشرات الأداء العملياتي)، بغداد، ٢٠٢٤، ص ٢٢.

(٢) خالد حنتوش ساجت، استراتيجية وطنية لمكافحة المخدرات في العراق، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد ٢٨، العدد ١، ٢٠٢٥، ص ٥٤٦ .

الساحة العراقية بوصفها محطة ترانزيت، بل كبيئة استهلاكية عالية الربحية، وتستنتج الباحثة أن هذه الطفرة الرقمية تعكس نجاحاً استخبارياً في الكشف والضبط من جهة، لكنها تدق ناقوس الخطر حول اختراق هذه السموم للمراكز الحضرية الكبرى (بغداد والبصرة) واستهدافها المباشر للبنية الديموغرافية الشابة، وإن الانتقال من المئات إلى عشرات الآلاف من الموقوفين يفرض حتمية إعادة النظر في (فلسفة العقاب)؛ إذ لم يعد السجن التقليدي كافياً لاحتواء هذه الأعداد دون وجود مسارات تأهيلية ومصحات قسرية تمنع (العود الجرمي)، وهو ما يفسر توجه الدولة نحو (أمننة) الملف لمواجهته كخطر وجودي لا كجريمة عابرة.

وعلاوةً على ذلك، يبرز دور قانون رقم (50) لسنة 2017 كأداة ردع جنائي حاولت الموازنة بين الشدة الجرمية تجاه المتاجرين وبين الرعاية التأهيلية للمتعاطين، إلا أن الباحثة تلفت الانتباه إلى أن فاعلية هذا القانون تظل رهينة بمدى توفر البنى التحتية (كالمصحات) وتطبيق المادة (39) التي تمنح المتعاطي فرصة للعلاج بدلاً من السجن، ومن زاوية أخرى فإن حتمية العقوبة التي نادى بها (بنثام) تتجسد اليوم في القدرة التقنية على رصد المسارات المعقدة للتهريب، حيث ترى الباحثة أن إدخال منظومات الرقابة الإلكترونية والذكاء الاصطناعي في تتبع حركة الأموال المشبوهة والاتصالات المشفرة قد رفع من مؤشر اليقين الجرمي، مما جعل المجرم يشعر بأن القبض عليه أصبح مسألة وقت لا غير [١].

وترى الباحثة أن عقد المواجهة شهد انتقالاً من التعامل مع المخدرات كظاهرة عادية إلى (أمننة) الظاهرة، أي تحويلها إلى خطاب أمني يراها تهديداً وجودياً يتطلب حشد الجماهير وتجاوز الهياكل

(١) حيدر أدهم الطائي، شرح قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٧ (دراسة مقارنة)، المكتبة القانونية، بغداد، ٢٠١٩، ص ٩٥.

الرسمية التقليدية لمواجهتها، وهذا يفسر المطالبة بإجراءات دفاعية استثنائية وتأطير المخدرات ضمن صنف المخاطر الكبرى (Risks) بدلاً من مجرد التهديدات العابرة [١] .

إن هذا التحول نحو أمننة الظاهرة يتضح جلياً في السياسة الجنائية العراقية بعد عام 2025، حيث لم يعد التعامل مع شبكات الإتجار يتم بوصفهم مجرمين محليين، بل بوصفهم (مهددات للأمن القومي)، وهذا التحليل يفسر لماذا لجأت الدولة إلى إعطاء صلاحيات واسعة للمديرية العامة لشؤون المخدرات لتعمل خارج أطر البيروقراطية التقليدية، لاسيما في المناطق الحدودية الرخوة التي شهدت طفرة في (السيولة الجرمية) .

وتخلص الباحثة في هذا السياق إلى أن الفجوة التقنية التي كانت تستغلها العصابات في السنوات الأولى من عقد المواجهة، بدأت تتقلص بفضل الاستراتيجية الوطنية المحدثة التي زاوجت بين القوة الميدانية (حرس الحدود والمديرية) وبين الملاحقة السيبرانية، ومع ذلك تظل الحاجة قائمة لتطوير أمن استباقي يتنبأ بالأنماط المستحدثة للتهريب الذكي قبل وقوعها، وهو ما يستدعي مراجعة دورية لبروتوكولات التعاون بين الأجهزة الأمنية والقضائية لضمان سرعة التنفيذ وعدم إفلات الرؤوس الكبيرة من العقاب تحت غطاء الثغرات الإجرائية [٢] .

---

(١) د. بكر خضر الصبيحي، أمننة المخدرات.. نحو استراتيجية جديدة لمكافحة المخدرات، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، العراق، ٢٠٢٣، ص ٧.

(٢) مجلس القضاء الأعلى العراقي، إحصائيات الأحكام القضائية الصادرة في قضايا الإتجار بالمخدرات لعام ٢٠٢٣، النشرة الدورية، بغداد، العراق، ص ١٤.

المبحث الثاني

فاعلية الاستجابة المؤسساتية وآليات الردع الجنائي والتقني

"إن الفاعلية الأمنية في مواجهة الجريمة السائلة لا تُقاس بمدى قسوة النصوص، بل بمدى مرونة المؤسسات في سد الفجوة بين النص القانوني والواقع الميداني".

رؤية تحليلية نقدية

تشرع الباحثة في هذا المبحث بتقويم الأداء الميداني للمؤسسة الأمنية العراقية، منطلقةً من فرضية أن قانون رقم (50) لسنة 2017 قد أحدث انقلاباً مفاهيمياً حين ميز لأول مرة بين الجاني (المتاجر) والضحية (المتعاطي)، ومع ذلك ترى الباحثة أن الفاعلية التشريعية اصطدمت بـــ (عقبات بنيوية)؛ فالمواد (27, 28) التي شددت العقوبة لتصل للإعدام، كانت تهدف لخلق ردع نفسي عام، لكنها ميدانياً وضعت المديرية العامة لشؤون المخدرات أمام مواجهة مع عصابات تحولت إلى ميليشيات جرمية تمتلك أسلحة وتقنيات تضاهي أسلحة الدولة، مما جعل مفهوم المواجهة يتجاوز حدود الضبط القضائي إلى الاشتباك العسكري في المناطق الحدودية [١] .

ولم يقتصر التطور على الجانب التشريعي فحسب، بل شمل إعادة هيكلة القوى الأمنية الضاربة، إذ ترى الباحثة أن فاعلية هذه المؤسسات تكمن في قدرتها على الانتقال بمستوى المواجهة من النخبة السياسية إلى النخبة البيروقراطية الأمنية المسؤولة مباشرة عن نشر خطاب الأمننة وتطبيق إجراءات السيطرة الشاملة [٢]، مما يمنح المديرية العامة لشؤون المخدرات استقلالية في اتخاذ القرار الميداني

---

(١) أحمد لطيف الفهد، السياسة الجنائية في مواجهة المخدرات في العراق: دراسة تقويمية، دار المرتضى، بغداد، العراق، ٢٠٢٢، ص ١٥٨.

(٢) د. بكر خضر الصبيحي، أمننة المخدرات.. نحو استراتيجية جديدة لمكافحة المخدرات، مصدر سبق ذكره، ص ٧.

لمواجهة التهديدات الوشيكة، وهذا التحول المؤسساتي سمح بتجاوز العقبات الإدارية التي كانت تعيق العمليات الاستباقية في السابق .

ويُستشف من هذا التحول أن المديرية العامة لشؤون المخدرات لم تعد مجرد جهاز تنفيذي يتلقى الأوامر، بل أصبحت عقلاً أمنياً مدبراً يمتلك القدرة على رسم خارطة طريق للمواجهة بناءً على معطيات الميدان. إن هذا الانتقال إلى **"النخبة البيروقراطية الأمنية"** يعكس رغبة الدولة في عزل ملف المخدرات عن التجاذبات السياسية، ومنح المتخصصين في الاستخبارات الجنائية اليد الطولى في تفكيك الشبكات الدولية. وترى الباحثة أن هذه الاستقلالية هي التي مكنت الأجهزة الأمنية في الآونة الأخيرة من تنفيذ عمليات نوعية عابرة للحدود بالتعاون مع دول الجوار، مما نقل العمل الأمني من مرحلة (الانتظار والضبط) إلى مرحلة (المبادرة والتقويض)، وهو ما يمثل جوهر الفاعلية المؤسساتية التي ينشدها هذا البحث .

وعلاوةً على ذلك، تحلل الباحثة إشكالية التوازن في الاستراتيجية الوطنية؛ فبينما نجحت المديرية في رفع مؤشر الضبطيات بنسبة مذهلة (تجاوزت الأطنان في عام 2024)، إلا أن الردع الخاص لا يزال يعاني من ثغرة السيولة الإجرائية، وتفسر الباحثة ذلك بأن القبض على الآلاف من صغار المروجين دون الوصول إلى الرؤوس الاستراتيجية (Big Fish) يؤدي إلى ظاهرة إحلال الجرم؛ حيث يتم استبدال المقبوض عليهم فوراً بعناصر جديدة من الفئات الهشة، مما يجعل الجهد الأمني يدور في حلقة مفرغة ما لم يتم تفعيل الاستخبارات المالية وتجفيف غسيل الأموال المرتبط بالتجارة [١] .

وتأسيساً على ما تقدم، ترى الباحثة أن الانتقال إلى الردع الذكي أصبح ضرورة حتمية لمواجهة الدرونز الجرمي والتشفير الرقمي، فالفاعلية الحقيقية تكمن في قدرة الوزارة على تحويل مراكز الشرطة من أماكن احتجاز إلى نقاط رصد سيبراني، مع تفعيل المادة (39) من القانون التي تعاني من

تعطيل تنفيذي بسبب نقص المصحات القسرية، وتخلص الباحثة إلى أن التقويم النهائي لعقد المواجهة (2015–2025) يؤكد نجاح الدولة في فرض الوجود الميداني، لكنه يكشف عن حاجة ماسة لـــ "هندسة قانونية جديدة" تزاوج بين الصرامة العسكرية في الحدود والمرونة الاجتماعية في الداخل، لضمان عدم تحول السجون إلى أكاديميات لتخريج المجرمين بدلاً من إصلاحهم [٢] .

لا يمكن قياس فاعلية الاستجابة المؤسساتية للمنظومة الأمنية العراقية بمعزل عن القراءة الرقمية لمؤشرات الضبط الجنائي؛ إذ يعكس المسار البياني للعقد (2015–2025) طفرة عملياتية تزامنت مع إعادة هيكلة الأجهزة التخصصية. فبعد صدور قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (50) لسنة 2017، انتقلت الاستراتيجية الأمنية من (المواجهة العامة) إلى (التخصص النوعي)، وهو ما أدى إلى كشف شبكات معقدة كانت تعمل في مناطق ظل أمنية.

وتستعرض الباحثة في الجدول أدناه (رقم 1) هذا التصاعد الدراماتيكي في أعداد المتهمين والمواد المضبوطة، والذي يمثل انعكاساً مباشراً لسياسة (أمننة الملف) ورفع مستوى التنسيق الاستخباري بين المديرية العامة لشؤون المخدرات وبقية القطعات الساندة، وصولاً إلى الذروة العملياتية في عامي 2023 و2024:

(١) تقرير مجلس الأمن القومي العراقي، "تحديات الجريمة المنظمة العابرة للحدود"، بغداد، العراق، ٢٠٢٣، ص ١٢.

(٢) حيدر أدهم الطائي، أصول المحاكمات الجزائية وتطبيقاتها في جرائم المخدرات، المكتبة القانونية، بغداد، العراق، ٢٠٢٠، ص ٢١٠.

جدول (1): تطور مؤشرات الضبط الجنائي للمخدرات في العراق (2025-2024) (*)

السنة	عدد المتهمين (موقوف/ محكوم)	المادة الجرمية	المحافظة الأكثر تسجيل
2015	787	المواد التقليدية (حشيشة/ حبوب)	بصرة، بغداد
2017	4.531	بداية دخول كريستال/ميث	بغداد، ميسان، بصرة
2021	12.822	كريستال والكبتاغون	بغداد، بصرة، بابل
2023	17.144	الكبتاغون شحنات كبرى	الأنبار، بغداد، المثنى
2024	19.000	مخدرات تقنية وسوائل	المحافظات الحدودية والمراكز

يُلاحظ من القراءة التحليلية للجدول رقم (1) أن هناك (قفزة انفجارية) في أعداد الملقى القبض عليهم، حيث تضاعفت الأرقام أكثر من 20 مرة خلال عقد واحد، وتستنتج الباحثة أن هذه الزيادة لا تعني بالضرورة فشل الاستراتيجية، بل على العكس؛ فهي تعكس ارتفاع كفاءة الضبط والتحري بعد عام 2017، وانتقال الأجهزة الأمنية من مرحلة (رد الفعل) إلى مرحلة (المبادرة والاستباق)، وهو ما يفسر وصول الأرقام إلى ذروتها في عامي 2023 و2024 نتيجة استخدام التقنيات الحديثة والعمليات النفسية.

(*) الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على: خالد حنتوش ساجت، استراتيجية وطنية لمكافحة المخدرات، مصدر سبق ذكره، ص ٥٤٦، صابرين أحمد مجيد، ظاهرة انتشار المخدرات في العراق، مجلة بلاد الرافدين، بغداد، العراق، ٢٠٢٥، ص ٢٠٠، والتقارير السنوية للمديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية.

لم تقتصر الطفرة الجرمية خلال العقد الأخير على الجانب العددي فحسب، بل امتدت لتشمل (النوع الجرمي) والجغرافيا الميدانية؛ إذ تكشف البيانات المقارنة لعامي 2024 و2025 عن تخصص نوعي للمحافظات بحسب خطوط الإمداد، وهو ما يوضحه الجدول رقم (2):

جدول رقم (2): التوزيع النسبي لأنماط المواد المضبوطة والمحافظات الأكثر استهدافاً (2024–2025) (*)

المحافظة	المادة المهيمنة	نسبة الإرتفاع في الضبطيات	نمط التهريب المرصود
البصرة وميسان	كريستال/الميثامفيتامين	45%	حدود بري / نهري
الأنبار	الكبتاغون	38%	معابر حدودية/ شحنات
بغداد	مواد مخلفة + مؤثرات	30%	ترويج رقمي (دليفري)
المحافظات الأخرى	خلطات مركبة	12%	انتقال داخلي

يُستنتج من الجدول رقم (2) أن الجغرافيا الأمنية العراقية تواجه (تحدياً مزدوجاً)؛ فبينما يظل الجنوب والشرق يرزح تحت وطأة المواد الخام (الكريستال)، بدأت المناطق الغربية تتحول لممر رئيس للمخدرات المصنعة (الكبتاجون)، مما يثبت نجاح الشبكات الدولية في تنويع استراتيجياتها الإجرامية لتناسب الثغرات في كل منطقة .

وقفة نقدية لفاعلية الاستراتيجية الأمنية فجوة الردع والسيولة الجرمية :

على الرغم من الطفرة الرقمية والعملياتية التي أظهرها الجدول رقم (1)، إلا أن القراءة التحليلية المعمقة تكشف عن وجود (فجوات استراتيجية) لا تزال تعيق حسم المعركة ضد المخدرات، وتوجزها الباحثة في النقاط النقدية الآتية:

١. طغيان المقاربة الزجرية على الإصلاحية إذْ يلاحظ أن التركيز الأمني انصبَّ على (الضبط المادي) وزيادة أعداد الموقوفين، في حين ظل الجانب الإصلاحي (المصحات القسرية) قاصراً عن استيعاب هذه الأعداد، إن زجّ المتعاطين مع المتاجرين في بيئة سجنية واحدة أدى في كثير من الأحيان إلى تحويل السجون إلى أكاديميات جرمية تُنتج مجرمين أكثر خطورة، وهو ما يفسر ارتفاع نسبة العود الجرمي.

إذْ تلاحظ الباحثة أن مكمن الخلل في فاعلية الردع خلال العقد الماضي لم يكن في عدد الموقوفين، بل في (استمرارية الهياكل الجرمية)؛ إذ إن التركيز على (الاستهداف الأفقي) الذي يطال صغار المروجين يؤدي إلى فراغ وقتي يتم ملؤه بسرعة من قبل التنظيم الإجرامي، وإن الفاعلية الحقيقية التي ينشدها أمن عام 2026 تتطلب التحول نحو (الاستهداف الرأسي الذكي)، والذي لا يكتفي بضبط المادة المخدرة، بل يسعى لتفكيك المنظومة المالية واللوجستية التي تمنح الحيتان القدرة على إدارة العمليات من خلف الستار أو من خارج الحدود .

٢. الاستهداف الأفقي (صغار المروجين): تكشف الإحصائيات أن الكتلة الأكبر من الموقوفين هم من المروجين الصغار والمستهلكين، بينما لا تزال (الحيتان الكبيرة) والشبكات الدولية العابرة للحدود

(*) الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على: وزارة الداخلية، المديرية العامة لشؤون المخدرات، التقرير السنوي التحليلي لعام ٢٠٢٥ .

تمتلك قدرة عالية على التخفي والتهريب الذكي باستخدام تقنيات التشفير الرقمي، مما يعني أن الاستراتيجية الأمنية بحاجة للانتقال من الملاحقة العددية إلى التفكيك النوعي للمراكز .

٣. جمود النصوص القانونية أمام التطور التقني: بالرغم من حداثة قانون رقم 50 لسنة 2017، إلا أنه بدأ يواجه عجزاً أمام (المخدرات المخلقة) والتهريب عبر (الدرونات) أو العملات الرقمية. إن البطء في تحديث الجداول الملحقة بالقانون يجعل بعض المواد المستحدثة خارج طائلة التجريم لفترات زمنية تستغلها العصابات.

٤. إغفال البعد السيكو–أمني: نجد أن الخطاب الأمني الموجه للجمهور لا يزال خطاباً تخويفيًا كلاسيكياً، ولم يرتق بعد إلى مستوى (العمليات النفسية) التي تفكك المنظومات الإدراكية للشباب وتمنع تشكل الثقافات الفرعية الجاذبة للتعاطي.

المبحث الثالث

الاستراتيجية الوطنية الشاملة: من الأمن الزجري إلى الأمن البنائي

"إن الانتصار في معركة المخدرات لا يتحقق بكسر سلاسل التوريد فحسب، بل بتقديم بدائل حقيقية للأمل والكرامة للفئات الأكثر هشاشة في المجتمع"

[أنطونيو غوتيريش، 2023]

تخلص الباحثة من خلال قراءتها التقويمية المعمقة لفاعلية الأداء الأمني المؤسساتي خلال عقد المواجهة (2015–2025) إلى أن الاستمرار في الركون إلى فلسفة الردع الزجري وحدها، القائمة على المطاردة والقبض، لم يعد كافياً لاحتواء ظاهرة تتسم بـــ "السيولة الجرمية" والانتشار الرقمي العابر للحدود، وتأسيساً على رؤية "غوتيريش" المذكورة آنفاً، ترى الباحثة أن الفاعلية الحقيقية للمرحلة المقبلة يجب أن ترتكز على مفهوم الأمن البنائي الشامل (Structural Security)؛ وهو المسار

الاستراتيجي الذي يزاوج بين خنق سلاسل التوريد في المنافذ الحدودية، وبين تقويض الطلب في العمق المجتمعي عبر استعادة الفئات الهشة من براثن الإدمان وتجفيف المنابع السوسيولوجية التي تغذي الانحراف [١] .

إن هذا التحول الاستراتيجي من المكافحة إلى التحصين يفرض حتمية معالجة الجوانب التي ظلت معطلة إجرائياً في قانون رقم (50) لسنة 2017، وتحديداً فيما يتعلق بإنشاء المصحات القسرية التخصصية التي نصت عليها المادة (39)؛ إذ ترى الباحثة أن غياب هذه البنى التحتية العلاجية قد أدى إلى تكدس جرمي داخل المؤسسات الإصلاحية، مما حول السجون في بعض الأحيان إلى بيئات لتبادل الخبرات الجرمية بدلاً من أن تكون محطات للاستشفاء، ومن هنا تكمن الفاعلية المستقبلية في تحويل المتعاطي من عبء أمني إلى هدف للإصلاح، ومنحه بدائل حقيقية للكرامة تمنع عنه الانتكاسة الجرمية وتضمن دمجه في النسيج الوطني كعنصر منتج، وهو ما يمثل ذروة الأمن الوقائي الذي يقطع الطريق على تجار السموم في إيجاد أسواق جديدة [٢] .

وعلاوة على ذلك، تستشرف الباحثة ضرورة استكمال السيادة الأمنية عبر تمكين المديرية العامة لشؤون المخدرات من أدوات الاستباق التقني السيبراني؛ فمع دخول الذكاء الاصطناعي في عمليات التشفير واستخدام الدرونز في التهريب، أصبح لزاماً على المنظومة الأمنية العراقية بناء وحدات استخبارية رقمية تخصصية لملاحقة التدفقات المالية المشفرة عبر تقنيات (البلوكشين)، وترى الباحثة أن ديمومة النجاح في عقد ما بعد 2025 ترتبط بمدى نجاح الدبلوماسية الأمنية في إبرام اتفاقيات ثنائية وإقليمية لتسليم المجرمين وتبادل المعلومات الفورية، لضمان ملاحقة الرؤوس الاستراتيجية في

---

(١) سعيد عبد اللطيف، الاستراتيجيات الحديثة في مكافحة المخدرات: رؤية استشرافية، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٢٣، ص ٢١٠.

(٢)حيدر أدهم الطائي، أصول المحاكمات الجزائية وتطبيقاتها في جرائم المخدرات، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٥.

معاقلها الدولية وتفكيك شبكاتهم المالية، بدلاً من استنزاف الجهد الأمني في ملاحقة صغار المروجين الذين يمثلون مجرد أدوات استهلاكية للمنظمات الدولية [١] .

وفي ختام هذه الرؤية، تذهب الباحثة إلى أن المواجهة هي في جوهرها معركة إرادات ووعي قبل أن تكون معركة سلاح؛ وأن بناء استراتيجية وطنية ناجحة يستلزم هندسة مصفوفة أمنية تضع وزارة التربية والإعلام والمؤسسات الدينية في خط الصد الأول للتوعية بمخاطر المؤثرات العقلية المستحدثة، وإن الفاعلية الحقيقية تُقاس بمدى قدرة الدولة على خلق بيئة وطنية طاردة للسموم، تزاوج بين قبضة القانون في الحدود، ومرونة التقنية في الرصد، ورحمة الإصلاح في الداخل، بما يضمن تحصين المجتمع العراقي وحماية ثروته البشرية من الانهيار أمام موجات "الجريمة المنظمة المتلاطمة [٢] .

تأسيساً على القراءة التقويمية لعقد المواجهة، تستشرف الباحثة ضرورة الانتقال من (الأمن الزجري) الذي يركز على الملاحقة المادية، إلى نموذج (الأمن البنائي الشامل)، هذا التحول ليس مجرد تغيير إجرائي، بل هو إعادة هندسة لعقيدة المواجهة لتكون أكثر استجابة للسيولة الجرمية والتحولات الرقمية التي طرأت على الظاهرة، ويجسد المخطط رقم (1) أدناه خارطة الطريق المقترحة لتعزيز السيادة الأمنية وحماية الثروة البشرية في مرحلة ما بعد عام 2025:

---

(١) تقرير المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (Interpol)، "مستقبل الجريمة المنظمة والتهريب الذكي ٢٠٢٥-٢٠٣٠"، ص ٣٤.

(٢) وزارة التخطيط العراقية، تقرير التنمية المستدامة ومؤشرات الأمن الاجتماعي، بغداد، ٢٠٢٤، ص ٥٥ .

مخطط (1): استراتيجية الأمن البنائي الشامل المقترحة (2025–2030) (*)

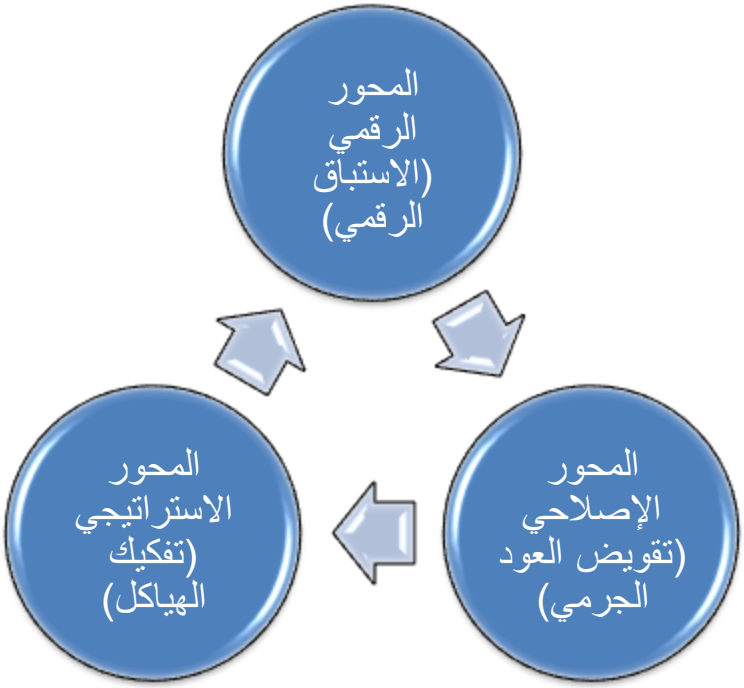

يُظهر المخطط رقم (1) أن الانتصار في معركة المخدرات يتطلب العمل ضمن مسارات متوازية تبدأ من خنق سلاسل التوريد عبر (الاستباق التقني السيبراني)، وتمر عبر تقويض الطلب من خلال (التحصين المجتمعي)، وتستنتج الباحثة أن القيمة المضافة لهذا النموذج تكمن في قدرته على معالجة الجوانب التي ظلت معطلة إجرائياً، لا سيما المادة (39) المتعلقة بالمصحات القسرية، إن هذا التكامل الوظيفي بين المؤسسات الأمنية والخدمية هو الكفيل بتحويل المتعاطي من عبء أمني إلى عنصر منتج، مما يضمن تفكيك الجاذبية الاجتماعية للمخدرات وقطع الطريق على الشبكات الدولية في إيجاد أسواق استهلاكية جديدة داخل العراق.

(*) المخطط من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات التحليل الاستشرافي .

وفي الختام، تخلص هذه الدراسة تقييم فاعلية الاستجابة الأمنية لظاهرة الإتجار بالمخدرات خلال عقد المواجهة (2015–2025)، وتستنتج إلى أن الدولة العراقية قد خاضت معركة "مركبة" لم تكن تستهدف الضبط الجرمي فحسب، بل كانت تستهدف استعادة السيادة المجتمعية أمام موجات عابرة للحدود من السموم الفتاكة، ولقد أثبتت الدراسة أن الانتقال من التوصيف التقليدي للعراق كدولة ممر إلى واقع الدولة المستهلكة قد فرض تحديات غير مسبوقة على المنظومة الأمنية، استوجبت تحديثاً جذرياً في العقيدة الاستخبارية والملاحقة التقنية.

تتمثل القيمة العلمية لهذه الدراسة في تقديم مقاربة تحليلية تجمع بين البعدين الأمني والسوسيولوجي في تفسير ظاهرة الاتجار بالمخدرات، فضلاً عن تقديم قراءة تقويمية تمتد لعقد زمني كامل (2015–2025)، بما يسهم في دعم صانع القرار الأمني برؤية قائمة على تحليل واقعي ومعطيات إحصائية دقيقة.

نتائج البحث: استناداً إلى التحليل السوسيولوجي والمؤشرات الإحصائية للفترة (2015–2025)، توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

١. أثبتت الدراسة أن الأزمات الأمنية التي شهدها العراق خلال المدة (2015–2018) شكلت عاملاً بنيوياً أسهم في انتقال نشاط شبكات الإتجار بالمخدرات من نمط العبور إلى نمط الاستقرار الداخلي، مستفيدةً من ضعف آليات الضبط الاجتماعي والمؤسساتي .

٢. أظهرت النتائج أن تشديد العقوبات في قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (50) لسنة 2017 حقق مستوى من الردع العام، إلا أنه لم ينعكس بصورة فعالة على الردع

الخاص، نتيجة غياب البنى التحتية التأهيلية، ولا سيما المصحات العلاجية، مما ساهم في ارتفاع معدلات العود الجرمي .

٣. كشفت الدراسة عن وجود فجوة زمنية وتقنية بين سرعة تكيف شبكات الإتجار مع الوسائل الحديثة (مثل التشفير الرقمي والطائرات المسيّرة) وبين بطء استجابة المنظومة الأمنية، الأمر الذي أدى إلى استمرار الطابع التفاعلي (Reactive) للجهد الأمني بدلاً من التحول إلى نمط استباقي (Proactive).

٤. توصلت الدراسة إلى أن التركيز المفرط على المقاربة الأمنية التقليدية (الضبط والاعتقال) جاء على حساب تفعيل أدوات الأمن المجتمعي، مما أدى إلى تعميق ظاهرة الوصم الاجتماعي للمتعاطين، وبالتالي زيادة احتمالية اندماجهم ضمن الشبكات الإجرامية.

٥. أثبت التحليل الإحصائي أن الارتفاع المستمر في كميات المواد المخدرة المضبوطة وأعداد الموقوفين لا يعكس بالضرورة تراجع الظاهرة، بل قد يشير إلى توسع حجم السوق غير المشروع وتطور أساليب التهريب، مما يستدعي اعتماد مؤشرات بديلة لقياس الفاعلية، مثل عدد الشبكات المفككة ومستوى تعطيل سلاسل التمويل .

التوصيات: بناءً على ما تقدم من نتائج، تضع الباحثة حزمة من التوصيات الاستراتيجية أمام الجهات ذات العلاقة لتعزيز فاعلية المواجهة في المرحلة المقبلة:

١. توصي الدراسة بضرورة إجراء تعديل جزئي على قانون رقم (50) لسنة 2017 لتشديد الرقابة على "المواد السلائف" التي تُستخدم في التصنيع المحلي، مع تفعيل نصوص

المادة (39) لإنشاء مصحات قسرية تخصصية تتبع وزارة الداخلية فنياً ووزارة الصحة طبياً، لفك الاكتظاظ في السجون.

٢. توصي الدراسة بالإسراع في بناء وحدة تعقب مالي وسيبراني تخصصية داخل المديرية العامة لشؤون المخدرات، تُعنى بملاحقة غسيل أموال المخدرات عبر المنصات الرقمية، وتزويد قوات الحدود بمنظومات مضادات الدرونز (Anti-Drone) المتطورة .

٣. توصي الدراسة بالتحول من استراتيجية الضبط الميداني للأدوات إلى استراتيجية تفكيك الهياكل؛ وذلك عبر تكثيف العمليات النوعية التي تستهدف كبار الممولين والموردين الدوليين بالتنسيق مع الإنتربول والمنظمات الإقليمية.

٤. توصي الباحثة من خلال الدراسة إطلاق المشروع الوطني للتحصين المجتمعي، والذي يشترك فيه الإعلام والمؤسسات التربوية لخلق وعي وطني شامل، مع توفير برامج رعاية لاحقة للمتعافين لضمان عدم ارتدادهم الجرمي وتوفير فرص عمل كريمة لهم، منها دور مراكز الرعاية اللاحقة في منع العود الجرمي، لتعزيز فكرة الأمن البنائي.

٥. توصي الدراسة تفعيل بروتوكولات (الملاحقة المالية) بالتنسيق مع البنك المركزي ومكاتب غسيل الأموال، لاعتبار تجارة المخدرات جريمة اقتصادية في المقام الأول، مما يسمح بمصادرة الأصول وتجميد الحسابات التابعة لكبار الموردين، لضمان شل قدرة الشبكة على التجدد بعد القبض على عناصرها الميدانية .

المصادر والمراجع:

- بكر خضر الصبيحي، أمننة المخدرات. نحو استراتيجية جديدة لمكافحة المخدرات، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، العراق، ٢٠٢٣.

- خالد حنتوش ساجت، استراتيجية وطنية لمكافحة المخدرات في العراق، بحث منشور في مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد ٢٨، العدد ١، العراق، ٢٠٢٥ .

- صابرين أحمد مجيد، ظاهرة انتشار المخدرات في العراق، بحث منشور في مجلة بلاد الرافدين، بغداد، العراق، ٢٠٢٥ .

- ترافيس هيرشي، أسباب الجنوح، ترجمة: عبد الله الحكيم، دار الكتاب الجامعي، الرياض، السعودية، ٢٠٢١ .

- تقرير المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (Interpol)، "مستقبل الجريمة المنظمة والتهريب الذكي ٢٠٢٥-٢٠٣٠" .

- حيدر أدهم الطائي، أصول المحاكمات الجزائية وتطبيقاتها في جرائم المخدرات، المكتبة القانونية، بغداد، العراق، ٢٠٢٠ .

_ حيدر أدهم الطائي، شرح قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٧ (دراسة مقارنة)، المكتبة القانونية، بغداد، ٢٠١٩ .

- روبرت ميرتون، البناء الاجتماعي والأنومي، ترجمة: محمد الجوهري، دار المعارف، القاهرة، مصر، ٢٠١٢ .

- سعيد عبد اللطيف، الاستراتيجيات الحديثة في مكافحة المخدرات: رؤية استشرافية، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٢٣ .

- فريد مهيوب، تقييم الأداء في المؤسسات الأمنية، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، لبنان، ٢٠٢٠ .

- محمد شلال حبيب، الإجرام المنظم، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ٢٠١٥ .

- هوارد بيكر، الخوارج: دراسات في سوسيولوجيا الانحراف، دار الساقي، بيروت، لبنان، ٢٠١٩ .

- وزارة الداخلية العراقية، التقرير السنوي للمديرية العامة لشؤون المخدرات (مؤشرات الأداء العملياتي)، بغداد، ٢٠٢٤ .

- يحيى الشعيبي، التخطيط الأمني: الأسس والتطبيقات، دار النهضة، القاهرة، مصر، ٢٠١٨ .

- أحمد لطيف الفهد، السياسة الجنائية في مواجهة المخدرات في العراق: دراسة تقويمية، دار المرتضى، بغداد، العراق، ٢٠٢٢ .

- تقرير مجلس الأمن القومي العراقي، "تحديات الجريمة المنظمة العابرة للحدود"، بغداد، العراق، ٢٠٢٣ .

-مجلس القضاء الأعلى العراقي، إحصائيات الأحكام القضائية الصادرة في قضايا الإتجار بالمخدرات لعام ٢٠٢٣، النشرة الدورية، بغداد، العراق .

-وزارة التخطيط العراقية، تقرير التنمية المستدامة ومؤشرات الأمن الاجتماعي، بغداد، ٢٠٢٤.